التعدد الأثني في دولة مالي وأثره الجيوبولتيكي

أ.م.د. عباس غالي داود الحديثي

م.م. بشرى عبد الكاظم

جامعة بغداد – كلية التربية للبنات

المقدمة:

يعد التركيب الأثنوغرافي أكثر أهمية في تحديد الوزن السياسي للدولة، ويقصد به الشعوب، والقوميات ، والأعراق، والأديان ، واللغات التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية[1]، فهو أهم العوامل المؤثرة في تماسك الدول ، ووحدتها، ومن ثم أستقرارها، فالدولة التي يسود كيانها التوحد ، والأنسجام تتمتع بالأستقرار، وهذا ينعكس بدوره على قوتها ، ومركزها السياسي، في حين أن وجود التنوع الأثني يؤدي إلى عدم أستقرار الدولة الذي يقود إلى إضعاف التماسك ، والأنصهار بين أفراد المجتمع، كما أنه يعرقل الإدارة ، والحكم ، ويضعف القوة السياسية للدولة خصوصاً إذا كان لتلك الدولة أعداء يتربصون ، ويستغلون هذا التباين، ومن ثم يعملون من أجل تمزيق وحدتها[2].

والحقيقة أنه لا توجد اليوم دولة في العالم تعيش حالة القومية الواحدة ، أو الدين الواحد، أو حتى العرق، وهذا يرجع لعدة أسباب ، منها حالات عدم الأستقرار التي عاشها السكان منذ القدم ، فتحركت أقوام من مكانها لتستقر في مكان آخر ناقلة معها لغتها ، ومعتقداتها، أو صفات سلالتها تحت أحوال الحرب ، والهجرة ، أو البحث عن العيش ، والأمان.

وعلى هذا الأساس فدولة مالي تعد من الدول غير المستقرة (أجتماعياً، وأقتصادياً، وسياسيا) نتيجة التنوع الكبير في التركيب الأثنوغرافي لسكانها، فهي تتكون من عدة سلالات وأجناس، ولم تنحدر إلى سلالة واحدة نقية، حالها حال بقية دول العالم، إذ لا توجد جماعة عرقية تشكل مجتمعاً نقياً بفضل الهجرات ، والتنقل عن طريق الحدود الجغرافية، وفي حقب تاريخية مختلفة، فحدث نوع من التداخل، والأختلاط بين الأجناس إلى درجة لا نستطيع أن نقول بوجود مجتمع يخلو من شوائب الأختلاط بغيره من العناصر ، والقوميات[3]. فدولة مالي تتكون من قوميات متعددة، أذ أشتركت فيها العوامل الطبيعية، والبشرية على جعلها أنموذجاً مميزاً شهدت هذا المزيج المعقد من التنوع القبلي، والديني ، واللغوي، أي بمعنى أنها

دولة تضم شعوباً ، وجماعات أثنية تنتمي إلى أعراق مختلفة ، وتحمل من ثم ثقافات مختلفة ، وتختلف بمرجعياتها السياسية ، والأجتماعية ، والأقتصادية، أي أنها تتصف بصفات ، وخواص محددة، والتي هي متناقضة ، ومتقاطعة بين جماعة، وأُخرى مما يتسبب ذلك عدم أستقرار دولة مالي، وتعرضها إلى هزات أجتماعية، وحضارية تكاد تعصف بها ، وتهدد وجودها ، وسلامتها، فهي دولة ذو تكوين مركب غير ناضج يسهل تجزئته ، وتفكيكه ومما لا شك فيه فأن للقدرات البشرية دورا جديا وحيويا ، وأساسيا في بناء دولة قوية وفق المنظور الجيوبولتيكي[4].

مشكلة الدراسة:

تسعى الدراسة الى البحث في أثر التعدد الأثني على قوة الدولة في مالي من وجهة نظر الجغرافية السياسية، وما هي الأثار السلبية أو الأيجابية في عملية بناءالقوة الذاتية للدولة؟

فرضية الدراسة:

اذا كانت الفرضية تقدم حلا معقولا وممكنا للمشكلة ، وان المشكلة والفرضية يقودان عملية البحث على حد سواء، فيمكن للباحث ان يصوغ فرضيات الدراسة وعلى النحو الآتي :

1- ان دولة مالي تتمتع بموقع جغرافي حيوي ومهم ،ويعد حلقة وصل يربط بين الشمال والجنوب ،والشرق والغرب، وهذا الموقع أدى الى أن تتجمع على أرضها أكثر من ميزة توصفها ، منها التعدد الأثني الذي هو نتيجة من نتائج تثبيت الحدود بين دولة مالي ودول مجاورة لها، والوقوف على التحديات الجيوبولتيكية التي تحيط بمالي كتحدي دول الجوار ، أو التحديات الأقليمية ، أو الدولية ، وما هي السبل للحد من خطر هذه التحديات.
2- تحديد السبل الكفيلة لمعالجة مشاكل الدولة المتعددة الأثنيات ، وما هي السياسات الواجب أتباعها ، لتجاوز أزمة الأندماج الوطني ، وكيفية معالجة الأخطاء من الاستعمار، أو ممارسات الحكومات ، أو الأنظمة الساسية الخاطئة تجاه القضايا الخاطئة.

وعلى وفق ذلك يتطلب الأحاطة الكاملة بالجوانب الأثنية ، ومديات مساهمتها في قوة الدولة، والتي نبدأها بوقفة موجزة، ومتكاملة بعض الشيء عن السكان الأصليين والموجات

البشرية الوافدة على الأقاليم المالية ، والتي كان لها الأثر الواضح في تكوين الصورة النهائية للتعدد الأثني للسكان الماليين ، والتعرف على أهم الأنعكاسات الجيوبولتيكية لذلك التعدد.

1- التركيب العرقي (السلالة) :-

هو اصطلاح يمكن أطلاقه على كل مجموعة من الناس لهم صفاتهم الطبيعية الخاصة التي تميزهم عن غيرهم من المجموعات الأُخرى[5]، والحقيقة أن وجود جنس واحد ، أو عنصر نقي أنما هو أسطورة وليست حقيقة على الإطلاق، وذلك بسبب الهجرات البشرية المستمرة ، والأختلاط الحاصل بينهم[6]، وكما هو الحال بالنسبة للشعب المالي الذي ينحدر من سلالات كثيرة نتيجة عمليات الهجرة، ووصول أجناس أُخرى إلى دولة مالي ، وحصول المصاهرات ، والتي تنتج عنها ما موجود اليوم في دولة مالي[7]، وهذا حال الكثير من دول العالم ، ومنها الدول المتقدمة، إذ يرجع تعدد الأجناس فيها إلى موقعها الجغرافي بين مناطق الأجناس الرئيسة في قارة أفريقيا

وعليه ففي دولة مالي تستوطن مجموعات عرقية كثيرة، ويمكن نسبتها دائماً أما إلى العرق الأبيض ، أو إلى العرق الأسود ، وهي مقسمة كالآتي: ينظر خريطة (1)

1-مجموعة العرق الأبيض .

2-المجموعة الماندية .

3- مجموعة الموسي (بوركينا فاسو)

خريطة (1)
المجموعات السلالية في دولة مالي

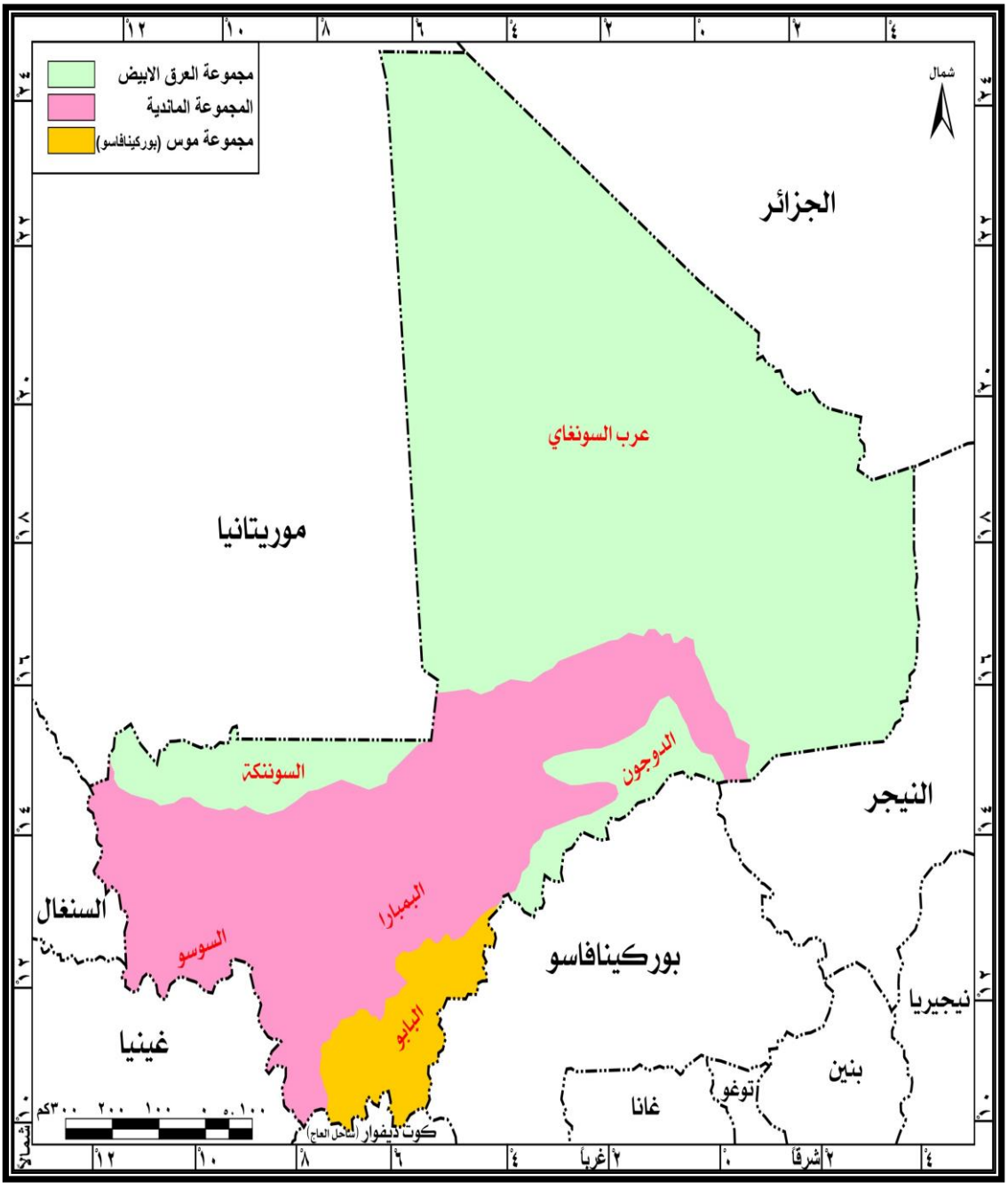

المصدر: أبراهيم بن سليمان الآحيدب، أقليم الصحراء الكبرى ،الموسوعة الجغرافية للعالم الأسلامي، ط1، المجلد الحادي عشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، ، 1999، ص49.

1- مجموعة العرق الأبيض :-

وتشمل قبائل البولا ، والطوارق ، والعرب ، والبربر، وكثيراً ما يكونون من ذوي البشرة السوداء بسبب شدة الأختلاط في عصور طويلة مع الأقوام السود، فالشنقيط من العرب ، والبربر أي الموريتانيين، ويقارب عددهم نحو (220.841) نسمة بحسب تقديرات 2010، ينظر جدول (10) ، ونجدهم في دولة مالي بدءاً من دائرة العرض (19)ْ شمالاً حتى انعطاف نهر النيجر، ويمتد أنتشارهم من الحدود الغربية مع السنغال حتى مرتفعات أدرار آيفوغاس[8]، أذ كان تأثيرهم كبيرا في نشر الإسلام بين الأقوام السود، ويتجول دعاتهم ، أو المرابطون في السفانا حتى تخوم كوت ديفوار، وينحدرون في معظمهم من بربر زناقة الذين أمتزوجوا كثيراً بعرب قبائل كليل، ولكن ما زالت بعض عشائرهم تتكلم البربرية حتى الآن، في حين تعرب الأكثرون منهم على أثر الهجرات العربية القادمة من الشمال في القرنين الخامس عشر ، والسادس عشر الميلاديين، فسادت بينهم اللهجة العربية ، أو الحسانية. ويكون الشنقيط متأثرين جداً بالدماء السوداء ، ولمعظمهم بشرة نحاسية ، وأنف مستقيم دقيق، وجبهة عريضة ، وشفتين رقيقتين مع وجه بيضاوي متطاول، ومنهم المرابطون أو دعاة الإسلام الذين نشروا التعليم الإسلامي ، واللغة العربية.

-إما الطوارق الذين يعود أسمهم إلى أصل عربي، وهم قبائل رحل ينتقلون في مناطق شاسعة بالصحراء الغربية تمتد حتى منحنى النيجر، ولهم نظام قبلي خاص ، يعيشون في مجموعات ولهم قيادات قبلية ،وتقاليد خاصة[9]، يقيم الطوارق في المنطقة الشمالية الغربية المعروفة بأزواد[10] ويقارب عددهم نحو (1,158,893) مليون نسمة ، وبنسبة(8,4%) من مجموع سكان مالي ، ينظر جدول (1) ، وينسبون للبربر، ولكنهم أقل تأثراً بالعرب، وأن كانوا قد أعتنقوا الإسلام ، وذلك لعزلتهم بالصحراء، وقد أحتفظوا بلهجتهم تامازيغ ، ويتوزعون في بلاد النيجر ، ومالي ، والجزائر ، وليبيا ، ولاسيما في مرتفعات إدرار التي تحمل أسم قبيلتهم آيفورا، وتتصف ملامحهم بطول القامة ، والهزال، وبأطراف دقيقة ، وسحنة دقيقة التقاطع ، وبصغر الأنف ، والشعر الأسود[11] .

جدول (1)

حجم المجموعات القبلية في دولة مالي ونسبها على وفق تعداد عام 2010

المجموعات العرقية	المجموعات القبلية	عدد السكان/مليون/نسمة	النسبة المئوية%
مجموعة العرق الأبيض	البولا (البهل)	2,345,379	17
	الطوارق	1,158,893	8,4
	شنقيط (عرب ، وبربر)	220,741,6	1,6
	المجموع	372,501,45	27
مجموعة العرق الأسود الماندية	السونغاي	827,781	6
	الماندنجو	924,355	6,7
	البمبارا	5,146,038	37,3
	المجموع	6,898,175	50
	ماركا	745,002	5,4
	السنوفو	524,261	3,8
	الدوجون ، والبوزو	896,762	6,5
	تكارنة	317,316	2,3
	المجموع	2,483,343	18
مجموعة الموسى (بوركينا فاسو)	موسي	524,261	3,8
	بوبو	165,556	1,2
	المجموع	689,817	5
	المجموع الكلي	13,796,350	100

Resultats Provisoires RGPH 2010,RepubliquedeMali: Institut Nationa dela Statistigue, http://instat.gov.ml/documentation/mali,pdf.

أما البولا ، أو الفولا فهم في الأصل رعاة ، لكن أستقرت جماعات منهم، وعملت بالزراعة[12]، ويبلغ عددهم نحو(2,345,379) مليون نسمة ، وبنسبة (17%) من مجموع سكان مالي، ويتوزعون فوق سائر أنحاء الدولة ، ولاسيما على ضفتي نهر النيجر الداخلية، وكذلك في منطقة كيتا، شمال غرب العاصمة باماكو، ويقدم الواحد منهم الأنموذج الشديد التهجين ، والذي تكون صفاته الجسمانية الأصلية هي بشرة فاتحة نسبياً ، وأطراف رشيقة ، وشعر قليل التجعيد[1]، ومظفور غالباً وشفاه رقيقة ، وأنف محدب نسبياً ، ولغتهم هي البولار[13].

2- المجموعة المانديـة (السـونغاي- المانـدنجو-البمبـارا-الماركـا- السـنوفو-الـدوجون ، والبوزو- التكارنة)

تنتشر تلك المجموعة في غرب أفريقيا ، وفي المنطقة الواقعة بين ثنية النيجر، والمحيط الاطلسي ، ويعيش قسم كبير منهم في مالي وهم مؤسسو مملكة مالي[14]، وهم أكثر شعوب أفريقيا تحمسا للأسلام ، أذ أنتشر الأسلام بينهم منذ القرن الرابع عشر[15]، وتتميز صفاتهم العرقية، والسلالية بطول القامة، ينتمي جميعهم للعرق الأسود وهم الاكثر عددا ومن الأقوام الأقدم أستقرارا في تلك الدولة ، فضلا عن كونهم مجتمع بدائي عشائري ، وهم يؤلفون مجموعات شديدة الأنغلاق ، ويعيشون عموما على تخوم السفانا والغابات الرواقية ،وينقسم الماندينغ الى عدة مجموعات ،وتتشابه هذه المجموعات حتى انه يصعب تميزها عن بعضها البعض، ويزاول الماندنيغ حرفا متنوعة بحسب موقعهم، فهم زراع مهرة ، ولهم نشاط في بعض الصناعات، والنظام القبلي هوالسائد بينهم، وفي بعض المناطق يسود نظام طوائف الحرف للمشتغلين بحرفة بعينها مثل الحدادة ، وصيد الأسماك، يكثر وجود الماندنيغ حول منحنى نهر النيجر فهي تسيطر على نهري النيجر ، والسنغال[16] .

السونغاي :

يبلغ عددهم نحو (827781) نسمة تقريباً، وبنسبة (6%) من مجموع السكان، وكلهم مسلمون، يعيشون في محاذاة منحنى النيجر، وقد أسسوا دولة أمتدت نحو الجنوب متخذة تمبكتو عاصمة لهم[17]، وهم كثيرو الأحتكاك بالطوارق، والمغاربة،ينقسم السونغاي الى عدد من المجموعات منها الزرما، ومجموعة الزايرما، وقد تأثرت صفاتهم الجسمية بصفات الحاميين الوافدين من الشمال ، ويظهر ذلك في لون البشرة البني النحاسي ، والأنف الدقيق نسبيا ، والقامة الطويلة[18].

ويزاول السونغاي الزراعة، وفي المدن يشتغلون بالتجارة ، والنشاط التجاري ، وكذلك الصيد البحري الذي يمارسونه أذ يستوطنون جزر النهر أيضا في منطقتي الساحل، والدلتا بين نهري باني ، والنيجر[19] .

وسكان تمبكتو من السونغاي جميعا ، كما يقطن بعضهم هضبة باندياغرا الى الشرق من موبتي[20] .

أ- المانـدنجو :وهم القبائل المؤسسة لدولة مالي الأسلامية ، والتي سكنت في المناطق الواقعة بين نهر النيجر ، والمحيط الأطلسي في أعالي ، وديان السنغال وقد تم أطلاق

أكثر من تسمية على تلك القبائل منها الماندنكا ، والمالنكا، والماندينغ[21]. وينتشرون في رقعة واسعة تنحصر بين نطاق الساحل الصحراوي في الشمال ، ونطاق الغابة في الجنوب ، ومنطقة باولة شرقاً. وهم قبائل رعوية يعيشون حياة بدائية، مهنتهم السلب ، والنهب، والأغارة على القبائل المجاورة[22]. وينقسمون إلى ثلاث مجموعات المالينكة في الغرب ، البمبارا في الوسط ، وديولا في الجنوب، ويؤلف البمبارا لوحدهم حوالي (37,3%) من السكان أي ما يقارب (5,146) مليون نسمة، كما يؤلف المالينكة نسبة (6,7%) من مجموع سكان دولة مالي، ويعيشون في منطقة بافولا على نهر السنغال قرب كايس ، وكيتا ، وباماكو.

ب- البمبارا: وهم جماعة من الماندنيغ تقيم في حوض نهر باني أحد روافد نهر النيجر في مجراه الاعلى[23] وهم يشكلون أكبر المجموعات العرقية عدداً في مالي اذ يبلغ عددهم قرابة (5,146,038) مليون نسمة، أذ يشكلون نسبة (37,3%) من مجموع السكان لعام 2010، ينظر جدول (10)، ويستوطنون كل المنطقة المحصورة بين حدود كوت ديفوار، ودوائر العرض (15ْ شمالا) من ناحية، وبين خطي طول باماكو غرباً ، وسيجو في الشمال الشرقي، وهم مزارعون في الأساس، ولكنهم يكرسون الكثير من جهودهم نحو الحرف المهنية اليدوية ، والصناعات الحديثة.

ج- الماركا: يعيشون على السواحل الغربية للقارة ، ويتوغلون جنوب الصحراء الكبرى،وقد أعتنقوا الأسلام في وقت مبكر وأسهموا في نشره في السودان الغربي[24] ويبلغ عددهم نحو (745,002) نسمة ، وإلى هؤلاء تنسب جماعات السونينكة ، والساراكولة في مالي. وهم مؤسسوا مملكة غانا التي كانت أول مظهر للتوسع الماندنيغي[25]، وقد تبعثر، أو تغيرت أسماء قبائلهم، كما تبنوا لغات جيرانهم مثل البمبارا ، والسونغاي ، والماندنجو، ولهذا يصعب تمييزهم عن بعضهم البعض لشدة أختلاطهم، وينتشرون في سائر دولة مالي ، ولكن على وجه الخصوص في منطقتي كايس ، ونيورو في القسم الغربي من الدولة[26].

د- السنوفوا : يبلغ عددهم نحو (524,261) نسمة تقريباً ، أو ما يعادل (3,8%) من مجموع سكان دولة مالي، وكما هو موضح في الجدول (10)، وهم مجتمع شديد الأرتباط بالزراعة ، ونجدهم ينتشرون في أعالي نهر النيجر ، وأعالي نهر الفولتا[27].

هـ-الدوجون والبوزو : وعددهم يبلغ حوالي (896,762) نسمة، ويشكلون نسبة (6,5%) من مجمل السكان ، ويعتقد أنهم من أوائل سكان دولة مالي، وقد لجأ الدوجون إلى جروف هضبة بانديا غارا هامبوري، إلى الشرق من دلتا النيجر الداخلية ، وبذلك أحتفظوا بمدينة خاصة بهم بفضل قراهم المتشبثة بالجبل العسير المرتقى، وكانت أكثريتهم من عبدة الأرواح حتى نصف قرن من الزمن ، وقد تحول معظمهم للدين الإسلامي الحنيف[28] .

أما البوزو فيمتهنون صيد الأسماك على ضفاف نهر النيجر ، وباني بين مدينة سيجو، وبحيرة ديبو، وكلهم مسلمون ، وكذلك الحال لجماعات السومونو الذين ينظر اليهم، وكأنهم طبقة تمارس الصيد من البمبارا.

و- التكارنة : وهم مزيج من الزنوج ، والبولا، ويتكلمون لغة البولار أي لهجة البولا ويبلغ عددهم نحو (317,316) نسمة على وفق تقديرات 2010 ، وهم يقيمون في الأقسام الغربية من دولة مالي ، ولاسيما بين كايس، ونيورو وكذلك في الشمال ، وكلهم مسلمون، ومزارعون مستقرون[29].

1- مجموعة الموسي (بوركينا فاسو) :-

وهي مجموعات أثنية تعيش في الجنوب قرب حدود بوركينا فاسو ،ويبلغ عددهم نحو (524,261) نسمة ، والبوبو الذين يشكلون نسبة (1,2%) من مجموع السكان ، ومهنتهم الرئيسة الزراعة ، وهم وثنيون يقدسون الأسلاف ، ويعبدون الشمس، والقمر. [30].

وأنطلاقاً من ذلك نرى بأن التنوع السلالي كان من أوائل المشاكل العرقية في دولة مالي ، والتي كانت نتائجه لسياسات أستعمارية ، وحكومية متذبذبة تحمل أعباءها الماليون سواء كانوا شماليين ، أم جنوبيين فعندما تشعر الأقلية السلالية بالعزلة ، والحرمان، والتهميش ، العنصرية ضدها؛ لكونها أقلية قياساً بالجماعات السلالية الأكبر ، وذي اللون المختلف يدفعها إلى الشعور بوضع خاص لا يشجعها على التلاحم مع الجماعة الوطنية ككل، وقد يتعقد الموقف بصورة أكبر، إذا ما لمست هذه الأقلية السلالية تشجيعاً ،ودعما من دول مجاورة تنتمي اليها المجموعة السلالية ، أو القبلية نفسها كما هو الحال في دولة مالي، فيما يتعلق بالسلالة البربرية ، أو الطوارقية التي تشترك فيها الكثير من السمات، والصفات مع جوارها بأكثر مما تشترك مع الماليين الجنوبيين، وبهذا توقفت أهمية العامل الجنسي ، ودوره في تحديد قوة الدولة على مقدار التعصب الذي يبديه أفراد كل سلالة من السلالات المعروفة،أ ومقدار امتناعهم عن الأختلاط بسلالات أُخرى[31].

فضلاً عن عوامل أُخرى مرتبطة بطبيعة الدولة البشرية ، والطبيعية، فأتساع مساحة دولة مالي، والبالغة تقريباً (المليون ، والربع كيلو متر مربع)، وصعوبة المواصلات ، والتواصل بين أطرافها جعل الوحدة القبلية والشعور القبلي سمة بارزة من سمات المجتمع المالي في العقود الماضية ترك بصمات واضحة على حاضر دولة مالي، ومستقبلها السياسي، وذلك لأن السلطات المالية فشلت في التخفيف من حدة القبلية ، أو إيجاد مؤسسة موازية لها كرابطة أجتماعية وطنية تستطيع أن تصهر ذلك المجتمع المبعثر، ومرد ذلك يعود لأسباب كثيرة منها ضعف السلطة المركزية ، والتي غالباً ما تكون غير شرعية، وفشلها في تهيئة الحماية ، والضمان الأجتماعي لرعاياها[32]. وهو الضمان الذي كانت ، وما زالت تهيئه القبيلة لهم، فضلاً عن ضعف الطرق ، والمواصلات بين الولايات المالية التي عمقت حالة الأنعزال الثقافي ، والعرقي بين السكان من جهة ، وأضعاف سلطة الدولة من جهة أُخرى، وضعف ، أو أنعدام الشعور الوطني، فضلاً عن التباين الحاد في الخصائص الجغرافية (الطبيعية منه، والبشرية) جميعا، لذلك ما تزال روح العداوة، والأنفصال بين القبائل باقية، وما تزال النزعة القبلية قوية إلى يومنا هذا، وبهذا تندرج دولة مالي ضمن مفهوم الجغرافية السياسية بأنها من الدول ذات التكوين المركب كما ذكرنا آنفا ، أي لا توجد مجموعة عرقية سائدة في الدولة، وهذا يشكل مصدر ضعف لها، لأن التكوين المركب ، وتعدد الأقليات يجعل من البناء الداخلي أقرب إلى التفكك من الدول البسيطة التكوين، إذ لم تتعامل الدولة مع هذا المتغير بحنكة سياسية ، وتجعل من المعيار الوطني، وأشاعة روح التعايش السلمي بين مكونات الشعب المالي جميعا هو الأساس في الدولة.

2- التركيب الديني :-

كان عامل الدين في الماضي ، وما زال من العوامل الأثنية المؤثرة في بناء الدولة، وقوتها، فقد أثر الدين على مر التاريخ دوراً واضحاً في المنازعات الدولية، وفي تشكيل الوحدات السياسية[33]، اذ يعد الدين من الظواهر البشرية التي تهدد سلوك الملايين من الناس حتى ينعكس أثره بصورة واضحة على الخريطة السياسية للعالم ، أذ كان ، وما يزال للدين دوره الواضح في حياة الشعوب ، وعلى مر المراحل التاريخية المتعاقبة، ولعل هذا الدور قد جاء في ضوء مجموعة من المتغيرات الأجتماعية ، والحضارية مع كل حقبة من حقب التاريخ التي مرت بها تلك الشعوب[34]، أذ يمكن للدين أن يؤدي دورا أيجابيا، أو سلبيا على السواء بوصفه أحد جوانب البنية الفوقية[35] فهو يعد واحد من أهم العوامل التي تساعد

، أو تعرقل مسار الحياة السياسية للدولة ، وتمزق شعوبها ، وفي بعض الأحيان قد يؤدي الدين دورا تفتيتيا، ويؤدي الى نشوء حالة من الصراع الأثني ، والطائفي كما هو الحال في دولة مالي ، والتي تعد من الدول الفقيرة، إذ برز تأثير الدين الإسلامي في المجتمع المالي منذ دخول الإسلام وحتى يومنا هذا، بعده من أبرز الظواهر البشرية التي تنظم السلوك بين الناس، ومما لاشك فيه أن حالة الأنسجام الديني في دولة ما يكون مصدر قوة لتلك الدولة، وعلى العكس من ذلك فأن التعقيد الديني ،والمذهبي سيقود الى ضعفها ،لأن التعصب الديني ، ومحاولة التخلص من الأقليات الدينية يؤدي الى خسارة كبيرة ، ومن ثم يكون سببا في تفكك الوحدة الوطنية، وفيما عدا ذلك فان الدين يشكل مصدر قوة للدولة لذلك فان أيجابية التكوين الديني للسكان تشكل أحدى الدعائم الأساسية المساهمة في بناء قوة سكانية كثيرا ما يعول عليها في القوة الداخلية ، والخارجية للدولة، وهذا ما جعل التكوين الديني من الموضوعات الأساسية في دراسة ، وتقييم القوة الأثنية للسكان ، وتقييمه في الجغرافية السياسية[36] .

وفي دولة مالي ينص الدستور على حرية التدين، ولا يسمح بأي شكل من الأشكال التميز ، أو التعصب الديني من قبل الحكومة ،أو الأفراد، لا يوجد دين للدولة، والدستور يحدد الدولة، كدولة علمانية ، ويسمح للممارسات الدينية التي لا تشكل خطراً على الأستقرار الأجتماعي ، والسلام ،أذ توجد هناك عدد من الجماعات التبشيرية الأ جنبية العاملة في الدولة من دون تدخل الحكومة،ويسمح لكل من المسلمين ، وغير المسلمين تغير الديانة بحرية[37] .

وفيما يأتي عرض موجز للأديان ، والمذاهب الموجودة في دولة مالي.

1- الإسلام :-

تؤلف دولة مالي أكبر تجمع للمسلمين جنوب الصحراء، إذ يشكل الإسلام فيها عنصراً مهماً، أذ أنبثق فجر الإسلام على سماء دولة مالي منذ القرن الثاني ، والثالث عشر الميلاديين، وأوائل القرن الخامس الهجري الذي فتح فيه المسلمون العرب شمال افريقيا ، وجزء من غربها، وقد أندفع تيار الإسلام إلى دولة مالي من منبعين أولهما : من تلمسان بالجزائر، أذ كانت قوافل التجار المسلمين تنطلق من تلمسان إلى ثنية نهر النيجر أذ تقع مدينة تمبكتو ، وجاو الشهيرتان.

ثانيهما : طريق لمتونة ، وهي الآتية من المغرب الأقصى على أمتداد ساحل المحيط الأطلسي إلى حوض نهر السنغال[1].

وهكذا تسلل الإسلام إلى ناحية دون أُخرى، فتكون بجوار قبيلة مسلمة أُخرى وثنية، وكذلك لا يستقيم القول بأن الإسلام أنتشر في دولة مالي بالقوة ، أو بحد السيف، وذلك لأن الإسلام أنتشر في البقاع التي تسكنها أقوى القبائل، وأشجعها، وليس بالمستضعفة منها، ثم نما ، وترعرع بين هذه القبائل القوية ليكون منها دولة إسلامية كبرى[38]،أذ أنتشر بين أفراد الطبقة الحاكمة قبل أن ينتشر بين عامة الشعب، ويرجع ذلك لقلة عدد الدعاة آنذاك، وكذلك لجهلهم بمعظم مناطق هذه الدولة ، فضلاً عن أختلاف اللغة التي كانت عائقاً من أهم العوائق التي أضعفت دور العلماء، والدعاة في نشر الإسلام بين سائر الرعية[39]، وقد قبلت دولة مالي الإسلام لأنه يمثل حضارة من أرقى حضارات العالم، فقد أتى الإسلام بالمدنية إلى قبائل بربرية، وأحال جماعات وثنية منعزلة إلى أمم لها نظام سياسي، وزاد على أتباعه الكرامة ، وأحترام النفس البشرية[40]، ومن ثم كان حماس أهل مالي كبيراً في نشر الإسلام بين القبائل الوثنية في كل منطقة السودان الغربي حتى بلاد الهوسا[41] وكان للمسلمين الأوائل ، وللمرابطين ، والموحدين دور كبير في وصول بشائر الإسلام الأولى في منطقة السودان الغربي، وكذلك أدت الطرق الصوفية دوراً مهماً ، وبارزاً في نشر الإسلام في الساحة المالية بأنتشاره الواسع في طول الدولة، وعرضها وتمثل (القادرية*، والتيجانية** أقدم الطرق الصوفية التي أدخلها العلامة الشيخ (عثمان بن فودي الفولاني) في تلك الدولة، وبهذا أنتشر الإسلام في معظم بقاع مالي بالرفق ، واللين تارة، والجهاد الإسلامي تارة أُخرى حسبما يتطلب الأمر، إذ أن حركات الجهاد الإسلامي وسعت من رقعة الإسلام ، ودعمت التواصل الديني ، أو الثقافي بين هذه المناطق، أذ كان الجهاد بمثابة الثورة الحتمية ضد المناطق التي يصلها الأستعمار، أي أن الدافع الرئيس للجهاد الإسلامي كان قد تمثل في الصراع ما بين مبدأين أساسين :

- المبدأ الأول : الحياة الإسلامية الخالصة من دون بدع ، أو شوائب ، والذي قادته حركة الجهاد الإسلامي.
- المبدأ الثاني : التعايش ، والتوافق ما بين المبادئ الإسلامية ، والثقافية الأفريقية الأرواحية – الطوطمية* ، والذي حاربتها حركة الجهاد الإسلامي[42] .

وبذلك نجد بأن حرب الجهاد هذه هي الوسيلة الأكثر شيوعاً لأعتناق الوثنيين الإسلام ، وبأعداد كبيرة، ومع أن الدولة الأستعمارية لم تحرم على المسلمين ممارسة شعائرهم الدينية إلا أنها كانت ذو دراية بالطاقة الكامنة فيهم، وكان خوفها عظيماً من الخطر الإسلامي الذي بدأ في حركات الجهاد، لذلك لجأت لأضعاف نفوذ المسلمين سياسياً، وتقليل فاعلية الإسلام معنويا، فقسموا الدول الإسلامية إلى وحدات إدارية صغيرة يتضاءل فيها نفوذ الحكام المسلمين ، وشجعوا أستعمال الأعراف المحلية بدلاً من الشريعة الإسلامية، وخلفوا مزيجا متعارضا من السكان فهناك قرية مسلمة بجانبها قرية وثنية، كما أتبع الأستعمار أسلوباً تغريبياً ماكراً في الأهتمام بتعليم المسلمين الماليين ليصحبوا خاضعين للغرب ثقافياً ، وفكرياً ، وتابعين حضارياً كما ذكرنا آنفا، هذه السياسة الأستعمارية أدت إلى ظهور مدارس، وكليات ، وجامعات من الطراز الغربي، وأفرزت هذه الجامعات من ثم نخبة جديدة تقبل التعامل مع المستعمر بشكل، أو بآخر تحت مسميات ، ومصطلحات تحديثية مختلفة ، وجرى تشجيع هؤلاء المتغربين على خلط قليل من الإسلام بالعلمانية لكي يتمكنوا من مخاطبة الجماهير المسلمة بحسب المنظور الغربي، هذه النخبة المتغربة هي التي هيمنت في بعض الأحيان على الأنظمة المتعاقبة في دولة مالي ، وأستعملت سياستها لمصلحة الأستعمار الغربي، ولقهر ، وقمع المسلمين ، ومنع أي ظهور قوي للإسلام في دولة ذي أغلبية مسلمة، لكن الحقيقة أنه ظهر بين هؤلاء من شذوا عن القاعدة، وأستعملوا نفوذهم، ومكانتهم بوطنية، لكن الإطار التصوري للنظام المتغرب الذي يتحركون داخله كان يؤثر سلباً على جهودهم ، ويعرقل أنطلاقهم إلا أنه على الرغم من ذلك فأن المسلمين ما زالوا يؤلفون غالبية السكان في دولة مالي، أذ بلغت نسبتهم نحو (90%) من أجمالي عدد السكان كما هو مبين في الجدول(2) ، ويتضح أن لهؤلاء المسلمين ثقلهم السياسي ، والأقتصادي ، والديني ، والأجتماعي سواء في عهد النضال من أجل الأستقلال ضد الأستعمار الفرنسي أم بعد الأستقلال، ولهم تنظيماتهم الأجتماعية ، والدينية التي تتولى رعاية شؤونهم، ويمكن الأشارة اجمالاً إلى أن الأسلام في دولة مالي يمثل قوة أجتماعية مهمة، إذ ينتمي كل مالي مسلم إلى أحد الطرق الصوفية، التي تعد من أبرز سمات المسلمين في دولة مالي بجانب البناء القبلي، إذ يصعب عادة التميز بين الجماعة الصوفية ، وأتباع القبيلة الواحدة، إذ صار شيخ الطريقة ينازع بل يفوق شيخ القبيلة في أمكان التاثير على سلوك اتباعه، بسبب العلاقة

الروحية المترابطة بين شيخ الطريقة، وأتباعه، حتى أصبح مشايخ الطرق من أبرز أدوات صنع القرار السياسي في دولة مالي.

جدول (2)

إعداد ونسب الأديان في دولة مالي على وفق تعداد عام 2010

الديانة	أعدادهم بالمليون/نسمة	النسبة المئوية
الإسلام	12,416,715	90
الوثنية	1,241.671	9
المسيحية	137,963	1
المجموع	13,796,350	100

المصدر : من عمل الباحثة بالأستناد الى :-

بدر حسن شافعي،مستقبل التنصير في افريقيا،مجلة قراءات افريقية،العددالرابع عشر،المنتدى الاسلامي للنشر،القاهرة،2012،ص.79

2- الوثنية :-

وتبلغ نسبتهم نحو (9%) من مجموع السكان في هذه الدولة، ويتركز وجودهم في الإقليم الجنوبي في مناطق (باماكو ، وسيجو ، وموبتي، وكارتة، وهي تمثل الديانة الرئيسية لقبائل البمبارا)[43].

3- المسيحية :-

دخلت في بداية القرن العشرين مع الأستعمار الفرنسي ، ويصل عدد معتنقي الديانة المسيحية في دولة مالي إلى نحو (137,963) نسمة من مجموع السكان البالغ عددهم حوالي (13,796) مليون نسمة على وفق تقديرات 2010، وكما هي موضحة في الجدول (2)، ويقطن هؤلاء في إقليم الوسط ، وبعض مناطق الجنوب

وبناء" على ذلك زخرت دولة مالي كغيرها من دول المنطقة بعد مدة وجيزة من حصولها على الأستقلال، بعدد من الجمعيات، والمراكز الإسلامية التي عززت وجود الإسلام فيها، غير أن وجود هذه الجمعيات تحول بعد مدة من الزمن إلى التشرذم ، والتفرق بدلاً من التعاضد ، والتنسيق لمواجهة العدو المشترك، وهذا ما يدفعنا إلى الحديث عن مظاهر الأخفاق الخطيرة[44]، والتي تجعل الجانب الإسلامي ضعيفاً أمام أخطار التنصير، فأول مظاهر الأخفاق هو الضعف في التنسيق بين هذه الجمعيات في ضوء تضافر الجهود

بين المؤسسات التنصيرية، وكذلك عدم تركيزها على الأولويات، وأفتقار كثير من القائمين على العمل الإسلامي إلى ثقافة إسلامية مؤصلة ،وكفاية إدارية، وضعف الإمكانات المادية لكثير من المؤسسات القائمة بالعمل الإسلامي، مقارنة بالإمكانات الكبيرة للمؤسسات التنصيرية، وتمتع تلك المؤسسات بامتيازات كبيرة لأحتمائها وراء الهيئات الدولية ، والقنوات الدبلوماسية، والرسمية بخلاف الجمعيات الإسلامية، فضلا عن هذا، فأن النظام السياسي المتبع في دولة مالي يخدم الكنيسة في المجالات جميعا [45]، فالتعليم لا صلة له بالإسلام، والشؤون الأجتماعية تستغل لدعم المراكز التنصيرية، والصليب كما أن معظم سفارات الدول الغربية في العاصمة باماكو لها ملحقات ،ومراكز تعرف بأسم المراكز الثقافية ، أو الملحقات الثقافية، لكنها في حقيقتها تقوم بنشاطات تنصيرية خطيرة، مثل المركز الثقافي الفرنسي، والمركز الثقافي الأمريكي.

وعلى وفق ذلك أصبح العامل الديني يشكل الخاصرة الرخوة ، والهشة في بنية الدولة المالية ،وتركيبها، إذ أن مبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية لا يشكل المشكلة السياسية التي تعاني منها دولة مالي، فهناك تشوهات كبيرة في الحياة السياسية تحول دون تمكن الأكثرية المسلمة من التعبير عن نفسها ،أو الأفادة من تقسيم عادل للثروة، ويستعمل التنصير ، والصراع القبلي، ورفض تطبيق الشريعة الإسلامية كأداة لأجتراح تغيرات عميقة في بنية المجتمع ، وقيمه الدينية، والسياسية، لتبقي دولة مالي على ما هي عليه، لذلك كانت المنهجية الوحيدة الملائمة للشعب المالي هي أحترام خصوصية التعدد الديني ، والعرقي ،وعدم محاولة مسخها بالطرائق القسرية. وبهذا فالدين يمثل نقطة ضعف في قوة الدولة نتيجة لأنتشار الكثير من الأديان بين المجموعات العرقية المختلفة حتى تقع دولة مالي ضمن الدول التي يغلب فيها دين على سائر الأديان، وهي الدولة التي ينتمي أغلب سكانها إلى دين واحد ، وهو الإسلام، وينتشر هذا النوع في الدول الحديثة التي وفدت عناصر جديدة من جهات العالم المختلفة مثل الآسيويين، والعرب.

3-التركيب اللغوي :-

تعد اللغة احد عناصر الربط بين الشعوب ، وهي أداة تعبير الشعوب عن نفسها، وتختلف الدول عن بعضها بتعدد اللغات[46]، فاللغة هي وسيلة التفاهم ، وتبادل الآراء، والأفكار، وتسجيل تاريخ الأمة ، ونقل تراثها، ووحدة اللغة من العناصر الأساسية لقوة

القومية، ونموها، وتعد وحدة اللغة عامل قوة للدولة ، لأن تعددها يزيد من فرص ضعفها لاسيما أذا كثرت الأقليات اللغوية في لهجتها ،لأن ذلك يحول دون أندماج تلك الأقليات في بوتقة الدولة الموحدة[47].

وعليه فالتركيب اللغوي له آثار سلبية على قوة الدولة ؛ لانه يضعف تماسك جبهتها الداخلية ، ممايقلل من مكانتها ، ومنعتها أمام الأطماع الخارجية[48].

لذلك فأن أهم ما يعيب الدولة المالية هو تعدد الثقافات ، واللغات ، واللهجات المحلية التي تعم أجزاء الدولة، حتى أنه يصعب في بعض الأحيان التفاهم بين أبناء الدولة، فألى جانب اللغة العربية ، والفرنسية اللتان تعدان اللغتان الرسميتان للدولة[49] لانها جزء اساسي في التعليم هناك الكثير من اللهجات كالبمبارا ،والفولانية ، والأمازيغ وهي اللغة الأفريقية الأصيلة ،والمختلفة عن غيرها من اللغات[50]. ينظر خريطة (2) وجدول (3)

خريطة (3)

اللغات السائدة في دولة مالي

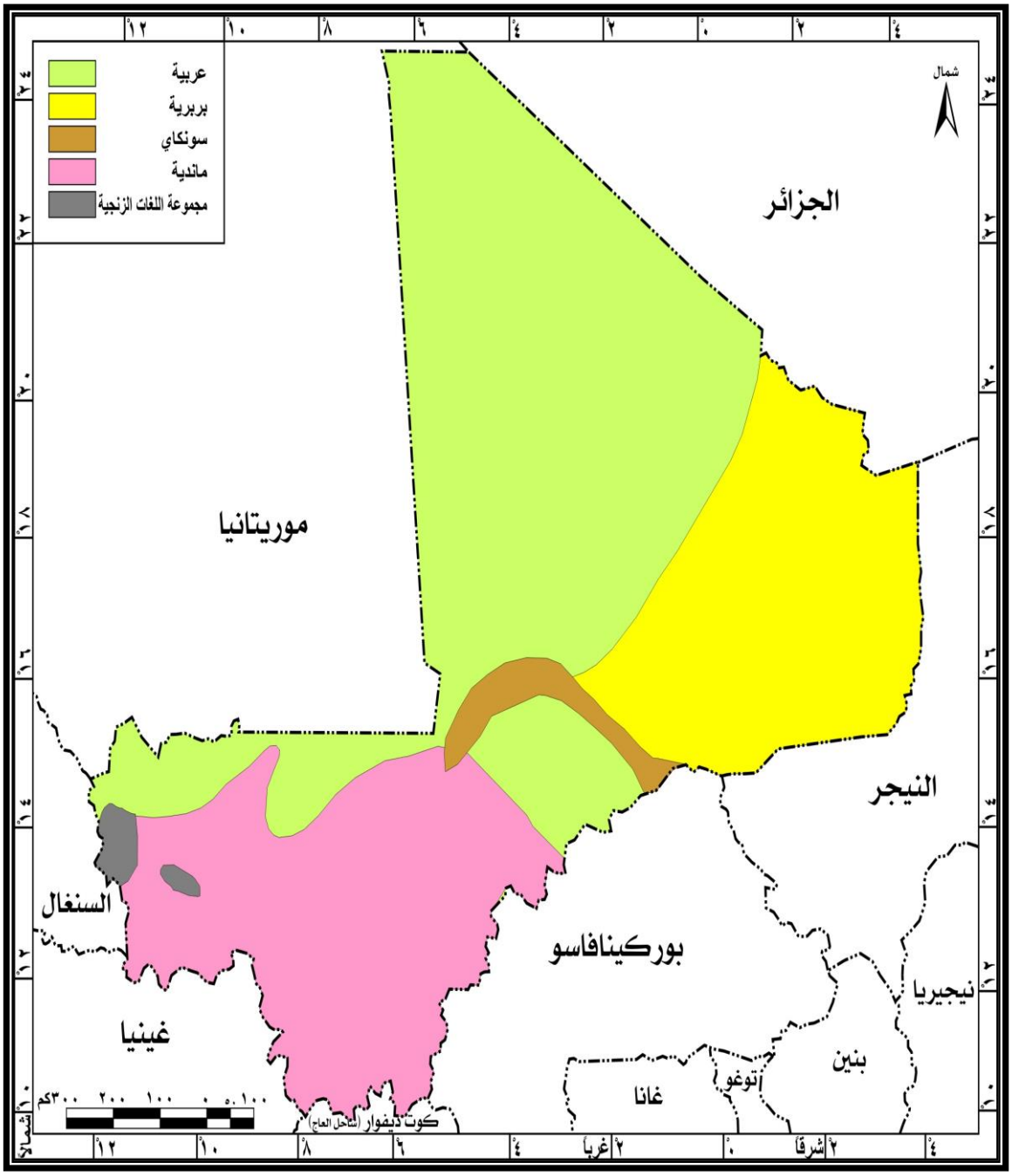

المصدر: إبراهيم بن سليمان الاحيدب ، أقليم الصحراء الكبرى ،الموسوعة الجغرافية للعالم الأسلامي ، ط1، المجلد الحادي عشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1999، ص57.

جدول (3) نسبة المجاميع اللغوية في دولة مالي على وفق تعدادعام 2010

ت	اللغة	عدد المتكلمين/الالاف /نسمة	النسبة المئوية
.1	بمبارا	638,771	46,3
.2	بولار	129,685	9,4
.3	دوجون	99,3337	7,2
.4	ماركة	88,2966	6,4
.5	مالنكة	77,2595	5,6
.6	سونغاي	77,3595	5,6
.7	ماليننكة	59,324,3	4,3
.8	تمازيغ(بربرية)	48,2872	3,5
.9	سنوفو	35,870,5	2,6
.10	بيجيرما	8,2778	0,6
.11	أُخرى	117,2689	8,5
	المجموع	13,796,350	100

المصدر : من عمل الباحثة بالأستناد الى :-

أحمد عكاشة، دولة مالي ،ومحاولة تطويرها أقتصاديا،المركز العالمي للأقتصاد الأسلامي، الجزائر، 2013، ص12.

يتضح من الجدول (3) ، وخريطة (3) أن نسب اللغات في دولة مالي، وحجم المتكلمين بها متباينة، أذ نجد أن لغة البمبارا أحتلت المركز الأول بشأن باقي اللغات على حساب أن لغة البمبارا تعود إلى عائلة السونغاي، وهي لغة لا يتكلم بها جماعات السونغاي فحسب بل كل السكان الذين يقيمون على ضفاف نهر النيجر بدءً من موبتي ، وبلدة أنسونجو شرقاً على تخوم جمهورية النيجر، إذ شكلت نسبة (46,3%) ويتضح أن تلك اللغات تعد من اللغات الريفية في دولة مالي إلى جانب اللغة الفرنسية، ثم تلتها لغة البولار ، والفولاني بنسبة 9,4%، والتي تعود إلى العائلة السامية ، وتضم العرب ، ويتلكم بلسانها الكثير من السونغانيين ، والطوارق في منطقة تمبكتو، والبولار الذين يتجاورون مع الشنقيط من عرب ، وبربر الذين تدعى لغتهم بالحسانية ، وأما لغة الدوجون فيبلغ عدد المتكلمين بها حوالي (993,337) نسمة من مجموع السكان البالغ عددهم نحو (13,796,350) مليون

نسمة على وفق تقديرات 2010، أما لغة ماركة ، أو سونينكة فتحتل نسبة (6,4%) ، وتعود إلى العائلة المائدية ، ويتكلم بها سكان ، أو قوم بوزو، ولغة ماركة ، ولاسيما الماندنيغية التي يتكلمها كل السكان ، والتي أصبحت لغة التجارة في النصف الغربي من عقفة أو أنحاءة نهر النيجر إلى الجنوب من مجال لغة السونغاي .

وفيما يخص لغة التمازيغ ، فشكلت نسبة (3,5%) من مجموع السكان ، وهي تعود إلى العائلة الحامية ،وتمثلها قبيلة زناقة ، ويتكلمها بعض البربر، ولغة تمازيغ هي لغة الطوارق ، في حين يتكلم قوم البولا ، والتكارنة بلغة البولار ،والتي تشكل نسبة (0,6%) من مجموع السكان ينظر جدول (3) ، وتعود إلى العائلة التكرورية.

وعلى وفق ذلك نجد بأن دولة مالي تشهد ، أو تضم عدداً من اللغات لكن ما تزال اللغة الرسمية هي اللغة الفرنسية التي دخلت عن طريق التجارة ، والأرساليات التبشيرية في نهاية القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين كما ذكرنا آنفا، فضلاً عن لغات أُخرى تتخاطب بها كل مجموعة عرقية ،وهي تعد لغات متداولة في الدولة، فضلا عن لهجات متفرعة عنها ، ومن ثم يصبح من الصعوبة تحقيق نوع من الأتصال بين الجماعات المختلفة ، وأحياناً حتى داخل الجماعة العرقية الواحدة، لهذا نجد أن التنوع القبلي ، واللغوي زاد من حدة التباعد بين القبائل بدلاً من أن يساعد ذلك على التآلف، والتقارب ، وتحقيق الوحدة القومية، فضلاً عن أسباب أُخرى أسهمت في ذلك التباعد ، والفرقة، منها كثرة العوائق الطبيعية التي أعاقت المواصلات ، وزادت من بعد المسافات بين القبائل كالصحاري ، والهضاب العالية ، والسدود ، والشلالات ، وغيرها من الأسباب.

لذلك يمكن عد تعدد اللغات ، وتباين نسبة الناطقين فيها في أحوال جغرافية معقدة، وعازلة مع أنعدام لغة واحدة مشتركة يعترف بها السكان، كلها شكلت نقطة ضعف ، وعامل مؤثر تأثيراً سلبياً ، وليست لصالح الدولة، ولا شك أن اختلاف اللغة تشجع على الحركات الأنفصالية ، والقلاقل لاسيما في مجتمع مثل المجتمع المالي، وأن عملية التحقيق، وصهر هذه العوامل ضمن بوتقة الدولة الحديثة، وتقديم الولاء يتطلب ذلك إلى أيديولوجية وطنية تستطيع أحتواء مثل هذه العوامل لصالح هذه الدولة مع ضمان حقوق ، وحريات ، وأحترام معظم الجماعات العرقية، وخلاف ذلك فأن وضع دولة مالي جيوبولتيكياً يسير بأتجاه تفكك الدولة إلى كيانات عرقية طبقاً للتكوين الذي أوردناه، أذ نجد بأن التعدد العرقي يعتبر من

سمات الدولة الأفريقية عامة، وهي علاقة أن دلت على شيء فأنما تدل على أنعدام التبلور القومي الواحد، وقد شجع على هذا المستعمر الفرنسي بسياسته المعروفة (فرق تسد) .

الأستنتاجات

على وفق ما تقدم يمكن عدّ دولة مالي من الدول الغير متجانسة أثنيا ، اي أنها تعد من الدول المركبة أثنيا ، وأنها دولة ذات صبغة تعددية ، وذلك عائد الى جملة أسباب منها:

- وجود وحدات قبلية كبرى في دولة مالي ، والتي تؤثر في تعدادها عادة في ميزان العلاقات بين الوحدات القبلية ، كما أنها تمتاز بوجود قبيلة مهيمنة ومسيطرة ،وهذا ما يؤثر بالطبع في قوتها،وتماسكها مما يحد بالتالي من تأثيرها في الحياة العامة.
- تركز الأديان في منطقة دون الأخرى، بشكل مطلق ، وخصوصا في الأقليم الشمالي ، وذلك لان معظم سكان الأقليم من المسلمين ، فضلا عن أنتشار الاسلام في كل الارض المالية، وأن لم يعتنقه جميع السكان ، ولما جاءت بعثات التبشير قبل وأثناء الحكم الفرنسي، أنتشرت المسيحية أيضا في كل انحاء الدولة ، وأن لم يعتنقها السكان جميعا، ومعنى هذا أن يتم تقسيم الدولة الى قسمين ، قسم أسلامي في الشمال ، وقسم مسيحي في الجنوب ، وهذا يتبن لنا أن نسب توزيع الأديان في مالي تختلف من حيث الأغلبية (الأسلام ، المسسيحية ،الوثنية).
- السياسة غير المتوازنة التي أعتمدها النظام السياسي المالي أزاء بعض المجموعات الأثنية من جانب، وتبني الثقافة الغربية الاستعمارية التي تتمحور حول اللغة الأنكليزية من جانب آخر، وغياب الثقافة الوطنية التي تكرس وحدة تلك الدولة ، لهذا فأن مالي تعد من الدول المتشرذمة ، وغير المتجانسة أثنيا ، ولا تنعم بأستقرار سياسي ملحوظ ، ووحدة وطنية متماسكة.
- أن ما يعزز ذلك التباين ، والأختلاف الأثني هو أفتقار دولة مالي لشبكة طرق نقل ، أو على الأقل قادرة على ربط أجزاءها المتباعدة ، والمتباينة أثنيا ، وان هذا الجانب ساهم بصورة فاعلة في عملية التباعد الثقافي ، واللغوي ، والشعور بالأقليمية من قبل سكانها على أرضها الواسعة ، فضلا عن فقدان السيطرة من قبل الدولة على الكثير من أجزاءه بسبب رداءة ، أو أنعدام طرق النقل.
- أن التحديات القادمة من خارج الحدود توازي ، أو تفوق التحدي الداخلي بسبب وجود حواظن داخل تلك الدولة، تمهد ، وتهيئ للتدخل الخارجي سواء من دول الجوار ، أو الدول الأقليمية أو الدولية.

كل تلك الشواهد تعد وفق منظور الجغرافية السياسية ، والجيوبولتكس من عوا مل الضعف ، والتفكك ، وأن عملية التحقيق ، وصهر هذا العوامل ضمن بوتقة الدول الحديثة، وتقديم الولاء لها يتطلب ذلك الى أيدولوجية وطنية تستطيع أحتواء مثل هذه العوامل لصالح هذه الدولة مع ضمان حقوق ، وحريات، وأحترام معظم الجماعات الأثنية ، وخلاف ذلك فأن وضع مالي جيوبولتيكيا يسير بأتجاه تفكك الدولة الى كيانات أثنية ، للتعدد ، وطبقا للتعدد الذي أوردناه.

المصادر والهوامش

(1) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، المطبعة النموذجية، القاهرة، 1976، ص64.

(2) محمد محمود الديب، الجغرافية السياسية، أسس وتطبيقات، مطبعة رأفت، 1973، ص197.

(3) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة الأصول والنظريات، ط2،منشورات دار السلاسل، الكويت، 1985، ص98.

(4) محمودعبد الرزاق خلف الدليمي ،الصراع الاجتماعي في الكيان الصهيوني (دراسة تحليلية للصراع الاثني والطبقي)، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الاداب،جامعة بغداد،1997،ص14 .

(5) عبد المنعم عبد الوهاب وصبري فارس الهيتي، جغرافية العلاقات السياسية ، وكالة المطبوعات للنشر ، ب. ت ، ص90

(6) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية.....،مصدر سابق، ص54 .

(7) ج.ف.انستد، عرض جغرافي من الوجهة البشرية، ترجمة رخوي ياسين، سلسلة الألف كتاب، مطبعة سجل العرب، القاهرة، 1966، ص245 .

(8) عبد الرحمن محمد حميدة، دولة مالي ، الموسوعة الجغرافية .....،مصدر سابق،ص477..

(9) دنيس بولم، الحضارات الافريقية، ترجمة علي شاهين،منشورات دار مكتبة الحياة،بيروت– لبنان، بدون سنة طبع، ص101.

(10) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي والمعاصر لغرب افريقيا ،ط1، الجزء (15) ، المكتب الاسلامي للنشر ،بيروت، 1997،ص143.

(11) عبد الرحمن محمد حميدة، دولة مالي ، الموسوعة الجغرافية.للعالم الاسلامي ، ط1.، المجلد الحادي عشر ، المملكة العربية السعودية ، الرياض، 1999، ص477 .

(12) دنيس بولم،الحضارات الافريقية ، ترجمة نسيم نصر ، منشورات عويدات، بيروت،1982، ص101.

(13) محمد عوض،الشعوب والسلالات الافريقية،الدار المصرية للتأليف والترجمة ،القاهرة ،1965،ص55.

(14) الفاتح الشيخ اليوسف ،مظاهر الحضارة الاسلامية في الممالك الافريقية، مجلة قراءات افريقية، العدد(14) ، المنتدى الاسلامي للنشر ، القاهرة ، 1999 ،ص7.

(15) دنيس بولم،الحضارات الافريقية.....،مصدر سابق،ص101 .

(16) حسن حلمي ابو الفضل،علي العسيري،السياسة الخارجية لمملكة مالي الاسلامية (1200–1484) ط1، مركز جمعة الماجد للثقافة والنشر والتراث، الامارات العربية المتحدة، 2012 ، ص31.

(17) محمد السيد غلاب ودولت احمد صادق وجمال الدين الديناصوري، جغرافية العالم،(افريقيا واستراليا ، ط4، الجزء الثاني ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1989،ص64.

(18) احمد نجم الدين فليجة،قارة افريقيا، دراسة عامة لاقطارها غير العربية ، مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية، 1978، ص195.

(19) سعد المهدي ،قضية الطوارق ،مجلة قراءات افريقية،العدد الثالث عشر،المنتدى الاسلامي للنشر، القاهرة ، 2012،ص32–34.

(20) عبد القادر مصطفى المحيشي وعبد العباس فضيخ الغريري،جغرافية القارات وجزرها، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2000، ص173.

(21) بشار أكرم جميل ، دور السفارات في التواصل الحضاري بين المريينين ، ودولة مالي،الاسلامية في القرنيين الثامن الهجري والرابع عشر الميلادي ، مطابع جامعة بغداد 2009،ص63.

(22) محمود سلام زناتي ،الاسلام والتقاليد القبلية في افريقيا ، دارالنهضة المصرية للنشر، بيروت، 1969، ص197.نقلا عن حسن حلمي ابو الفضل علي العسيري،السياسة الخارجية لمملكة مالي الاسلامية،.....، مصدر سابق، ص31.

(23) محمود شاكر،التاريخ الاسلامي .....، مصدر سابق، ص122–123.

(24) دنيس بولم،الحضارات الافريقية.....، مصدرسابق، ص101.

(25) جوان جوزيف،الاسلام في ممالك ومبراطوريات افريقيا السوداء ،ترجمة مختار السويفي ،ط1 ،دارالكتاب المصري،القاهرة،1984،ص48.

(26) عبد الرحمن محمد حميدة ،الموسوعة الجغرافية .....،مصدر سابق،ص51.

(27) محمود شاكر،التاريخ الاسلامي.....،مصدر سابق،ص141.

(28) محمود شاكر ، التاريخ الاسلامي ، مصدر سابق ،ص141 .

(29) عبد الرحمن محمد حميدة، دولة مالي ، الموسوعة الجغرافية.....،مصدر سابق،142.

(30) فيج جي جي،تاريخ غرب افريقيا، ترجمة وتقديم السيد يوسف نصر ، ط1، دار المعارف للنشر ، كلية الآداب ، جامعة آسيوط ، 1982، ص64.

(31) دولت احمد صادق، جمال الديناصوري، الجغرافية السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1975، ص52 .

(32) كاهي مبروك،منطقة الساحل الافريقي،صراعات قديمة وتحديات جديدة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة ورقلة (الجزائر)،2014،ص3.

(33) محمد صبحي عبد الحكيم، الجغرافية العامة، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1985، ص290.

(34) عبد الرحمن شاكر، ،الدين وقضايا المجتمع العربي في الحاضر والمستقبل،مجلة المستقبل العربي، السنة الثامنة، العدد(86)، نيسان، 1986 العراق، ص132.

(35) والتر رودني،اوربا والتخلف في افريقيا،ترجمة احمد القصير،مراجعة ابراهيم عثمان،سلسة عالم المعرفة،العدد(132)،الكويت،1998،ص47.

(36) عبد الله امين محمود،في اصول الجغرافية السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،1982، ص ص60-61.

(37) التقرير السنوي، مفوضية الامم المتحدة الساعية لحقوق الانسان في دولة مالي،الامم التحدة،مجلس حقوق الجمعية العامة،2013،ص6.

(38) إبراهيم علي طرخان، الإسلام واللغة العربية في السودان الأوسط والغربي، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، الجزء الثاني، 1969، ص15 .

(39) جوان جوزيف، الإسلام والمجتمع السوداني في ممالك وإمبراطوريات افريقيا السوداء، ترجمة مختار السويفي، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1984، ص93.

(40) خديجة البراوي، تاريخ المسلمين في أفريقيا، النهار للطبع والنشر، القاهرة، ط1، 1998، ص463؛ وكذلك أنظر : احمد سويلم العمري، الأفريقيون والعرب، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1967، ص67.

(41) توماس أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، ترجمة حسن إبراهيم حسن وآخرون، القاهرة، 1970، ص356 .

* القادرية : وهي من أهم الطرق الصوفية التي وفدت إلى غرب أفريقيا على أيدي مهاجرين من توات تلك الواحة الواقعة في النصف الغربي من الصحراء الكبرى، ومؤسس هذه الطريقة عبد القادر الكيلاني في القرن الثاني عشر الميلادي، للمزيد من التفاصيل أنظر : توماس أرنولد، مصدر سبق ذكره، ص357 .

** التيجانية : تأسست في القرن الثامن عشر الميلادي على يد احمد بن محمد التيجاني الذي ولد في قرية عين الماضي في الجزائر عام 1737، وتغلغلت الطريقة التيجانية في غرب أفريقيا وقام المقدمون فيها بجهود كبيرة لنشر الإسلام بين القبائل الوثنية ونشر التعليم العربي والثقافة الإسلامية، وهكذا أدت الطريقة التيجانية دوراً بارزاً في السياسية.

* مفردها طوطم وهي رموز دينية قديمة وثنية في الفكر السياسي لوادي الرافدين، يتمسك بها القدماء ويقدسونها كأنها آلهة مسؤولة عن نمط حياتهم. للمزيد من التفاصيل انظراحمدالشكري الاسلام والمجتمع السوداني، إمبراطورية مالي (1250-1430) ، ط1، المجتمع الثقافي، ابو ظبي-الامارات العربية المتحدة،1999،ص171

(42) دنيس بولم، الحضارات الافريقية.....،مصدر سابق،ص124.

(43) عاصم محمد حسين محمد، الديانات التقليدية في غرب أفريقيا، مجلة قراءات افريقية، العدد الثالث عشر، المنتدى الإسلامي للنشر، القاهرة، 2012، ص70.

(44) ابو بكركمارا،كيف دخل الاسلام مالي ،وما المراحل التي مربها حتى عصرنا الحاضر،مجلة قراءات افريقية، العدد الثالث،المنتدى الاسلامي للنشر،2008،ص65.

(45) رأفت صلاح الدين ،التنصير في أفريقيا بين المد والجزر، مجلة قراءات أفريقية، العددالرابع عشر، المنتدى الإسلامي للنشر، القاهرة، 2012، ص19.

(46) عبد العباس فضيخ الغريري،البيئة والجغرافية السياسية.،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان –الاردن، 2003، ص89.

(47) يسري الجوهري،الجغرافية السياسية والمشكلات العالمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 1999، ص76 .

(48) قاسم الدويكات،الجغرافية العسكرية،المطابع العسكرية،جامعة مؤتة،1988،ص67.

(49) عبد الرحمن محمد حميدة،الموسوعة الجغرافية.....،مصدرسابق،ص56.

(50) الحسن بن الوزان الفاسي، وصف افريقيا، ترجمة محمد صبحي،محمد الاخضر، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت–لبنان،1983،ص39.